قطاع النقل واللوجستيك رافعة بالنسبة للتوجهات الاستراتيجية للمملكة في علاقاتها الاقتصادية العالمية

الرباط/27 يناير 2015 /ومع/ أكد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك السيد عزيز الرباح، اليوم الثلاثاء بالرباط، أن قطاع النقل واللوجستيك يشكل رافعة بالنسبة للتوجهات الاستراتيجية للمملكة في علاقاتها الاقتصادية مع باقي بلدان العالم، خاصة في القارة الإفريقية.

وأوضح السيد الرباح، الذي حل ضيفا على ملتقى وكالة المغرب العربي للأنباء، أن مردودية الاستثمار في البنيات التحتية لهذا القطاع لا تقدر من الجانب المالي وإنما بالمردودية الاجتماعية والاقتصادية، مضيفا أن الحكومة رصدت للقطاع في سنة 2015 برنامج استثمارات يناهز 36 مليار درهم، تتوزع بين عدة قطاعات على رأسها الموانئ والنقل البحري (حوالي 13 مليار درهم) والطرق والطرق السيارة (9,74 مليار درهم).

وحول آفاق الاستثمار، أبرز السيد رباح أنه يتوقع أن تصل استثمارات القطاع عموما إلى 900 مليار درهم ما بين 2017 و2035، و60 مليار درهم من الاستثمارات مرتقبة في البنيات التحتية المينائية في أفق 2030 و 91 مليار درهم في البنيات التحتية المتعلقة بالمطارات، مضيفا أن 280 كلم من الطرق السيارة توجد حاليا في طور الإنجاز و1800 كلم منها ستنجز في غضون 20 إلى 25 سنة المقبلة.

كما ذكر السيد الرباح بأن القطاع يحقق 10,3 في المئة من الناتج الداخلي الخام وسجل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة تطورا إيجابيا في جميع مؤشراته.

ومن بين هذه المؤشرات، أشار الوزير إلى انخفاض عدد قتلى حوادث السير ب 16,9 في المئة، وعدد حوادث السير المميتة ب 15,43 في المئة، وازدياد عدد المسافرين عبر النقل السككي ب 6 في المئة وعبر الموانئ ب 1,7 في المئة، وارتفاع النشاط التجاري للموانئ الوطنية بأزيد من 15 في المئة، ونشاط شحن الحاويات عبر ميناء طنجة المتوسط بحوالي 24 في المئة (الثالث إفريقيا و55 عالميا).

وعلى مستوى اللوجستيك، تضاعف العرض العقاري واللوجستيكي لجهة الدار البيضاء بثلاث مرات منذ 2009 ليصل إلى 300 ألف متر مربع، في حين يتم التخطيط لإنجاز محطات لوجيستيكية على مساحة تفوق 3000 هكتار في أفق 2030، بحسب الوزير الذي أوضح أن هذه المحطات ستحتضن أنشطة اقتصادية تهم الصناديق الحديدية، والتوزيع والخدمات، وتسويق المواد الفلاحية، والحبوب، ومواد البناء.

ومع